



سياسية - ثقافية - فكرية - اقتصادية
اجتماعية

الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)



الافتتاحية:

موسكو وواشنطن في سورية

جرى الاستيلاء الروسي أثناء الحرب الروسية - الجورجية في آب 2008 بعد سبعة عشر عاماً من السقوط السوفياتي. بعد ثلاثة أشهر من هذا التاريخ جرى انتخاب باراك أوباما رئيساً للولايات المتحدة الأميركية، وهو كان يحمل برنامجاً معاكساً لاتجاه التدخل العسكرية الأميركية بفترة ما بعد الحرب الباردة الذي بانته ملامحه في حرب كوسوفو- 1999 وفي غزو أفغانستان-2001 وفي غزو العراق-2003. كان الاستيلاء الروسي عام 2008 في نطاق "الحديقة السوفياتية السابقة"، فيما كان الاستيلاء الروسي عالمياً من خلال الفيتو الروسي في مجلس الأمن الدولي بيوم 4 تشرين أول 2011 ضد مشروع قرار يتعلق بالأزمة السورية مدعوم من واشنطن، وهو أول فيتو روسي مضاد للأميركان في فترة ما بعد الحرب الباردة.

هنا، كان أوباما مع اتجاه الانزياح نحو الشرق الأقصى للتركيز على الخطر الصيني، ومع اتجاه أميركي جديد للانكفاء عن الشرق الأوسط، أولاً بسبب تزايد قلة الاعتماد الأميركي على نفط الشرق الأوسط وثانياً بسبب الفشل الأميركي في أفغانستان والعراق. كان انفجار المنطقة مع ما سمي بـ "الربيع العربي" عام 2011 مفاجئاً لواشنطن وعندما كان هناك تدخلاً عسكرياً غربياً فإن الأميركيين قد امتنعوا عن تكرار تجربتي أفغانستان والعراق مكتفين بـ "القيادة من الخلف" وفق تعبير أوباما في العملية الأطلسية بليبيا التي قادها الفرنسيون ضد نظام معمر القذافي ولم يقوموا بمساندة ودفع تركية إلى التدخل العسكري في سورية بـ خريف 2011 رغم تحمس الأتراك الذين شجعوا على إنشاء "المجلس الوطني السوري" الذي كان نسخة سورية من المجلس الليبي الذي كان ستارة محلية لاستجلاب تدخل الناتو.

على الأرجح فكر أوباما في استغلال النار السورية من أجل الضغط على طهران التي كانت منذ عام 2009 في مفاوضات سرية بمسقط مع واشنطن حول البرنامج النووي الإيراني، فيما قال سيرغي لافروف لوفد "هيئة التنسيق"، السورية المعارضة أثناء زيارة لموسكو في نيسان 2012، بأن روسيا "تدافع عن موسكو في دمشق" في شرح للموقف الروسي الداعم للسلطة السورية في تعبير صريح عن تخوف روسي من أن تكون دمشق خامسة العواصم التي تسقط بيد (الإخوان المسلمين)، المتحالفين مجدداً مع واشنطن بعد تونس وطرابلس الغرب وصنعاء والقاهرة التي كانت يومذاك ملامح فوز محمد مرسي بالرئاسة المصرية بعد شهرين بادية للعيان، ومايعنيه هذا من سقوط منطقة الشرق الأوسط بيد اتجاه الأصولية الإسلامية المجدد تحالفه مع الأميركيين كما كان الحال أيام الحرب الباردة، وبكل ما يمكن لهذا أن يترجم عند مسلمي الاتحاد الروسي و مسلمي الجمهوريات الإسلامية السوفياتية السابقة.

لم تلتق واشنطن وموسكو حول الأزمة السورية إلا منذ يوم 7 أيار 2013 عندما عقد اتفاق كيري-لافروف في موسكو من أجل تفعيل "بيان جنيف" الداعي لحل الأزمة السورية عبر حل توافقي بين السلطة والمعارضة وذلك من خلال الدعوة إلى عقد "مؤتمر جنيف 2".



كان التغير الأميركي من موقف داعم للمعارضة السورية بما فيها المسلحة إلى موقف يحوي توكيلاً أميركياً للروس في الملف السوري مع نزاع الأخير من يدي أنقرة ناتجاً عن تغير في الموقف الأميركي من الأصولية الإسلامية في فترة ما بعد مقتل السفير الأميركي بليبيا في مدينة بنغازي على يدي إسلاميين بيوم 11 أيلول 2012، وهو ما ظهر بعد شهرين من (اتفاق موسكو) في دعم الأميركيين لانقلاب السيسي على مرسي.

تعزز الاتفاق الأميركي-الروسي حول سورية من خلال اتفاق 14 أيلول 2013 حول نزع السلاح الكيماوي السوري الذي ترجم بعد أسبوعين في قرار مجلس الأمن 2118 الذي تضمن في ملحقه النص الكامل لبيان جنيف مع دعوة القرار لتنفيذه من خلال ممر مؤتمر "جنيف 2" الذي فشل بعد شهر من انعقاده بسبب أحداث أوكرانية في شباط 2014 وما قادت إليه من إطاحة المظاهرات برئيس أوكراني موال لموسكو ومن رد روسي بضم شبه جزيرة القرم ودعم موسكو لتمرد الشرق الأوكراني.

مرة ثانية، كما قاد الموقف من الإسلاميين إلى تلاقي أميركي-روسي في 7 أيار 2013 فإن تقدم الفصائل المسلحة الإسلامية السورية المعارضة في محافظة إدلب بين شهري آذار ونيسان 2015 ثم امتدادها لسهل الغاب، ومن بعد ذلك قطع الطريق الدولي بين دمشق وحمص من قبل فصيل "جيش الإسلامي منتصف أيلول 2015، قد دفع أوباما وبوتين للتلاقي سورياً بعد جفائهما أوكرانيا وإلى تغطية واشنطن للدخول العسكري الروسي إلى سورية في 30 أيلول 2015 وإلى تدريعه بتوافق دولي ظهر في لقائي فيينا ثم في القرار الدولي 2254 الصادر في 18 كانون أول 2015 الذي شكل بعد أربعين يوماً جدول أعمال مؤتمر "جنيف 3" لحل الأزمة السورية، مع هدنة في الأعمال القتالية رعتها بمجلس الأمن واشنطن وموسكو.

في آذار خرقت "جبهة النصرة"، التي كانت مسيطرة على "جيش الفتح" الذي تشكل عام 2015 مع فصائل مسلحة أخرى الهدنة في منطقة جبل عزان جنوب حلب ثم أتبع ذلك في 18 نيسان 2016 رياض حجاب بتعليق المفاوضات في "جنيف 3" من جانب وفد المعارضة السورية. على الأرجح كان هناك دعم إقليمي من أنقرة، المتخاصمة مع موسكو وواشنطن يومذاك، وربما من الرياض التي عارضت اتفاق 14 تموز 2015 لأوباما مع طهران حول البرنامج النووي الإيراني، لخطوة حجاب التي خربت مخططاً أميركياً-روسياً كان يقال آنذاك بأنه كان جاهزاً لحل الأزمة السورية، كما يقال بأن هجوم "جبهة فتح الشام" في 30 تموز 2016 على منطقة الراموسة بجنوب حلب، بعد يومين من تغيير اسم "جبهة النصرة" وهو ما تلقت عليه بياناً تأييدياً من رياض حجاب، كان هدفه قلب الطاولة على خطة أميركية - روسية لاستئناف "جنيف 3" في شهر آب 2016 وفرض حل أميركي-روسي للأزمة السورية على طراز "اتفاق دايتون" عام 1995 حرب البوسنة الذي فرضته واشنطن على كل أطراف تلك الحرب.

كان مؤكداً الدعم التركي للجولاني، وعلى الأرجح كان أردوغان، المتأكد من الدعم الأميركي لمحاولة الانقلاب العسكرية في أنقرة بليلة 15 تموز 2016 وقبلها منذ أيلول 2014 الدعم الأميركي للفرع السوري لحزب عبدالله أوجلان، يفكر في تحسين أوقاه قبل لقائه مع بوتين بموسكو يوم 9 آب 2016



الذي أرسى تحالفاً تركياً- روسياً في سورية تجسد في تخلي أردوغان عن دعم المعارضة السورية المسلحة في حلب- كانون أول 2016 وفي الغوطة- نيسان 2018 وفي حوران- تموز 2018 مقابل غض نظر الروس عن سيطرة الأتراك على خط جرابلس – إعزاز (آب 2016) وعفرين (كانون ثاني 2018) وخط تل أبيب- رأس العين (تشرين أول 2019).

هنا، ساهم التلاقي بين بوتين وأردوغان في أرجحية روسية سورياً أمام الأميركيين، وجعل موسكو أقوى من واشنطن، بل أقوى لاعب في الأزمة السورية. حاول أوباما خربطة اتفاق 9 آب من خلال اتفاق 9 أيلول بين كيري ولافروف للتعاون العسكري- الأمني، وهو اتفاق لم يرضى عنه البنتاغون الذي اغتال ذلك الاتفاق بالأسبوع التالي من خلال "الغارة الأميركية الخطأ" على مواقع الجيش السوري بالقرب من دير الزور.

هذه الأرجحية الروسية في سورية هي التي دفعت إدارة دونالد ترامب في عامي 2017 و 2018 إلى بناء قواعد عسكرية في شرق الفرات السوري وإلى السيطرة على تلك المنطقة التي تضم غالبية النفط والغاز والقمح والقطن في سورية وإلى دعم مكثف لفصيل عسكري هو "قوات سوريا الديمقراطية- قسد"، وعندما حاول ترامب مرتين سحب القوات العسكرية الأميركية من سورية، في كانون أول 2018 وفي تشرين أول 2019، فإن البنتاغون منعه.

يلفت النظر هنا "قانون سيزر" الذي طرح كمشروع أمام الكونغرس في الشهر الأول من عام 2019 قبل أن يصادق عليه مجلسي الكونغرس ثم الرئيس الأميركي بشهر كانون أول ثم ليبدأ تنفيذه في 17 حزيران 2020، والذي يضيف لواشنطن ورقة كبرى للضغط في الأزمة السورية، تضاف للوجود العسكري الأميركي الذي يشمل شرق الفرات ومنطقة التنف عند الحدود الثلاثية مع الأردن والعراق، هي الورقة الاقتصادية، والتي هي على الأرجح ليس ورقة فقط للضغط على السلطة السورية، بل هي أساساً ورقة ضغط من واشنطن على موسكو في سورية للتأكيد بأن مفتاح حل الأزمة السورية في البيت الأبيض وليس في الكرملين، وأن ذلك الحل لا يستطيعه الروس قبل تنفيذ المطالب الأميركية من الروس والتي تمتد من طهران (الضغط الروسي على إيران في ملف المحادثات النووية) إلى كيبف (حل الأزمة الأوكرانية بما يرضي واشنطن، إما بانضمام أوكرانيا لحلف الناتو والاتحاد الأوروبي أو تحييد أوكرانيا بين موسكو وواشنطن) وصولاً إلى العلاقات الروسية- الصينية التي يريد الأميركي أن لا ترتقي إلى مستوى التحالف.

على الأرجح أن وضع الأزمة السورية في الفريزر ناتج عن عدم التوافق الأميركي – الروسي بسبب عدم تلبية الروس هذه المطالب الأميركية الثلاث.



الهيمنة الأمريكية والشرق الأوسط

بدأ اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية كقوة إمبريالية صاعدة بمنطقة الشرق الأوسط منذ أوائل القرن العشرين وذلك بسبب القيمة الجيوسياسية التي تتمتع بها، ولحاجتها إلى مناطق نفوذ جديدة بعد انحسار النفوذ الأوربي فيها مع نهاية الحرب العالمية الثانية، كما كان للصراع السوفيتي الأمريكي دوراً كبيراً في إعطاء المنطقة أهمية استراتيجية خاصة.

لم يكن لمصطلح الشرق الأوسط أية دلالة تاريخية سابقة على القرن التاسع عشر ، وقد تزامن ظهوره مع الصعود الرأسمالي لأوروبا بعد الثورة الصناعية ومع بلوغها مستويات عالية من التراكم الرأسمالي بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، حيث سعت تلك الرأسماليات الى التفتيش عن مناطق جديدة للحصول على المواد الخام الضروري لنمو رأسمالها ووظيفته وأهدافه الصناعية ولحاجتها ايضاً لدول وكتل بشرية وأسواق لتصريف فائضها الإنتاجي _ السلعي .

اعتبرت الإدارات المتعاقبة في الولايات المتحدة الأمريكية بحزبيها الجمهوري والديمقراطي، أن الشرق الأوسط كمفهوم استراتيجي أم كموقع على الحدود الجنوبية للبحر المتوسط وما يرتبط بأمن واستقرار الدول الأوربية وأيضاً كامتداد لدول آسيا، هو مسرح مواجهة بين مختلف الدول والقوى المتصارعة على المصالح أو الأمن الإقليمي أو مع الدول التي تسعى للهيمنة، كما اعتبرت المخزون الهائل للنفط والغاز في المنطقة هو المنقذ لحاجتها المتزايدة الى استهلاك الطاقة الكثيف، حيث تشير أغلب الدراسات إلى وجود عجز مستمر ومتصاعد في استهلاك النفط والغاز في المجتمع الأمريكي منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي وقد بلغ هذا العجز الى ٦٩/٠ في عام ٢٠١٥، هذا اضافة الى قضايا استراتيجية اخرى، مثل الحفاظ على أمن اسرائيل واستقرار المنطقة سياسياً ومنع انتشار السلاح النووي فيها إضافة لما هو مرتبط بمواجهة الحركات الإسلامية الراديكالية تحت مسمى (مواجهة الارهاب).

ولما تقدم فإن جميع تلك الملفات أدت إلى ازدياد اهتمام الإدارات الأمريكية المتعاقبة بالمنطقة واعتبارها منطقة حيوية للمصالح والأهداف الأمريكية، هذا وتعتبر أغلب الإدارات الأمريكية أن تلك الملفات مرتبط ببعضها البعض وأن أي خلل أو خطأ يرتكب في أي منها لابد الا ان يؤثر على ملف آخر أو أكثر منه، لذلك فإن صناع القرار السياسي في أي ادارة يضغوا جميع ملفات الشرق الأوسط على طاولة السياسة الخارجية الأمريكية وفق سلم أولويات ووفق منظور فكري - عقائدي آخذين بالاعتبار مبدأ عدم التفريط بالهيمنة على المنطقة كمصلحة إستراتيجية أولاً، ومن ثم ما هو مفيد لتنفيذها ثانياً، ووفق تلك السياسة، لاحظنا أن إدارة الرئيس بوش الأب ومن بعده بوش الابن المحافظة في الحزب الجمهوري لجأت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى اتباع سياسة القبضة الحديدية والتدخل المباشر في لمنطقة فأقدمت على غزو العراق هدف ملأ الفراغ السياسي والأمني الذي خلفه هذا الانهيار ولتأمين الاستقرار فيها ومنع حدوث أي نزاعات إقليمية قد تؤثر على أمن إسرائيل أو تهدد مصالحها الحيوية الاستراتيجية إضافة أضافة الى التحكم المباشر فيما تملكه من الاحتياطي الضخم من البترول والغاز وبالتالي حماية الاقتصاد الأمريكي من اي هزة قد يتعرض لها من جراء انقطاعه أو ارتفاع أسعاره بسبب الطلب المتزايد من قبل دول أخرى مثل الصين وأوروبا واليابان او بسبب حروب قد تقع في المنطقة كما حدث



في حرب عام ١٩٧٢ من جراء الصراع العربي، الاسرائيلي، إضافة الى تأمين سلامة خطوط وطرق الملاحة الدولية، فأقدمت على هذا الغزو عسكرياً تحت حجج وشعارات كاذبة و سوقت فكرة أن المنطقة تشكل مصدر رئيسي للإهاب الإسلامي الذي يشكل خطراً على المصالح والعقائد الأمريكية وأنه لابد من القضاء على هذا الشر وكل ذلك بهدف تبرير استخدامها للقوة العسكرية الضاربة لأجل التدخل في شؤون الدول واسقاط أنظمة وفرض الهيمنة المباشر عليها.

وفي السياق ذاته ، وفيما يتعلق بالهيمنة على منطقة الشرق الأوسط ، لا يختلف التوجه لدى منظري وساسة الحزب الديمقراطي الا بالأسلوب ، فبدل استخدام أسلوب وطريقة استخدام القوة الضاربة في فرض الهيمنة على المنطقة التي استخدمها قادة وأصحاب القرار في الحزب الجمهوري ، نرى القادة في الحزب الديمقراطي الأمريكي مغرمين باستخدام اسلوب الدبلوماسية الناعمة وصولاً إلى الهدف الاستراتيجي للولايات الأمريكية في فرض الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، وكان الرئيس أوباما سابقاً وطاقمه من قادة الحزب الديمقراطي أفضل من استخدم هذا الأسلوب، وأيضاً ما تنتهجه الادارة الحالية للرئيس بايدن من استخدام نفس الأسلوب في التعامل دبلوماسياً مع أزمات المنطقة أو في مناطق أخرى من العالم، حيث استخدم تلك السياسة منذ فترة قريبة من نهاية الشهر الماضي عندما قرر سحب القوات الأمريكية من أفغانستان بعد عشرون عاماً من الغزو مكرراً سياسة الرئيس أوباما عندما انسحب من العراق.

كان من نتائج كل من إدارتي الرئيسين بوش وبوش دابليو الابن من جراء أتباعهما شن الحروب الاستباقية واستخدام القوة المفرطة في الشرق الأوسط في معالجة أزماتها، إضعاف الدور القيادي الأمريكي للعالم، تلك السياسة التي أدت إلى تحول الانتباه عن قضايا عالمية وخطيرة مثل عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وحروب الإبادة العرقية والدينية والتجهيز القسري لمجموعات بشرية والاحتباس الحراري ومعالجة الأزمات الاقتصادية وقضايا الفقر والمجاعة وتضييق الهوة بين الشمال والجنوب، كما تزايد الإحساس بالخطر عند الكثير من دول العالم وخاصة الدول العربية والإسلامية بعد ربط الإرهاب بالإسلام، الأمر الذي هدد أمن واستقرار العالم وخاصة دول الشرق الأوسط مما دفع ادارة الرئيس أوباما الى إعادة النظر في سلوك سياسة القوة في معالجة الأزمات واتباع سياسة دبلوماسية مرنة في العالم وفي الشرق الأوسط ذات توجهات أخلاقية، قيمية، ليبرالية تناشد الحقوق والإنسان والديمقراطية، ومن أجل امتصاص غضب ومخاوف الدول العربية والإسلامية وأصدر وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠١٠ بخصوص التعامل مع الإرهاب، باعتبارها ظاهرة عالمية ولا تتعلق بديانة دون سواها ، كما سحب القوات العسكرية الأمريكية من العراق وحاول التكيف مع متطلبات التغيير العالمي والإقليمي عبر تعامل دبلوماسي في معالجة الأزمات الدولية مترافقاً بترتيبات أمنية وسياسية من خلال عقد اتفاقات سياسية واقتصادية مع الشركاء في الدول الأوروبية أو الحلفاء في دول الشرق الأوسط.

يؤكد العديد من الباحثين السياسيين على أن الولايات المتحدة الأمريكية هي حالياً الأول والأقوى دولياً ولن يهدد طموحها في الهيمنة على العالم وفي المدى المنظور سوى النمو المتسارع للصين ، وهذا يرجع لما تملكه أمريكا من إمكانات اقتصادية هائلة وقوة عسكرية ضاربة ومن قدرات علمية



وتكنولوجيا غير مسبوقة، ومع كل ذلك وبالرغم من كل ما تملكه من قوة ، فان تلك القوة لن تمنحها الشرعية من بقية شعوب العالم ، وهذا ما كان يردده مستشارهم القومي السابق هنري كيسنجر ، كما ان دروس التاريخ تؤكد ان تلك القوة لا بد الا وأن تتضاءل طالما تجعل من نفسها شرطياً عالمياً وتفرض هيمنتها على الشعوب وتستحوذ على مقدراتها وخيراتها، وطالما لم تؤمن أن زمن التمدد الإمبريالي المفرط قد أنتهى وأنه لا يمكن أن يستمر وسيكون الزمن الذي احتلت فيه المرتبة الأولى في العالم جزءاً من الماضي ، وستنهار كما انهارت العديد من الإمبراطوريات عبر التاريخ.

انحسار موجة الإسلام السياسي

محمد سيد رصاص

"نورث برس"، 12 أيلول 2021

في انتخابات البرلمان المغربي التي جرت بفترة 7-9 أيلول/سبتمبر 2021 خسر حزب العدالة والتنمية، وهو الفرع المحلي لجماعة الإخوان المسلمين، 112 مقعداً من مقاعده 125 التي كانت له في البرلمان المنتخب عام 2016، وقد نزل في ترتيب أحزاب البرلمان من المركز الأول إلى الثامن. كان حزب العدالة والتنمية يتولى رئاسة الحكومة منذ انتخابات نوفمبر 2011، وقد زادت مقاعده في ذلك العام 61 مقعداً ليحتل المرتبة الأولى برلمانياً ثم زادت مقاعده بعد خمس سنوات 18 مقعداً ليصل إلى 125 مقعداً من أصل 395 مقعداً هي مجموع مقاعد البرلمان المغربي. هنا، كانت انتخابات 2011 على وقع الموجة الإسلامية الإخوانية، المدعومة أميركياً وتركياً، والتي أتت مع ما سمي بـ "الربيع العربي"، وكانت انتخابات 2016 تعبيراً عن عدم تأثر المغرب ببدء انحسار موجة الإسلام السياسي البائدة مع سقوط حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر بيوم 3 يوليو 2013 بعد فشلهم في سنة أولى حكم.

على هذا الصعيد، كان غروب شمس الإسلام السياسي مدوياً في المغرب في انتخابات برلمان 2021 وهو تعبير قوي عن انحسار موجة الإسلام السياسي. في تونس كان التعبير عن هذا الانحسار مبكراً، فقد نزلت مقاعد حركة النهضة من 89 عام 2011 إلى 69 عام 2014 وإلى 52 في انتخابات برلمان 2019 رغم أنها ظلت تحتل المرتبة الأولى بين أحزاب البرلمان البالغة مقاعده 217 مقعداً. في تركيا خسر حزب العدالة والتنمية سبع أصواته بانتخابات برلمان 2018 ونزل من 49,50% بانتخابات 2015 إلى 42,56%، وهو مثل قرينه المغربي قد زادت نسبة أصواته عام 2015 بـ 8,63% ولم تكن قد وصلت تأثيرات بدء انحسار موجة الإسلام السياسي عليه، فيما كانت تأثيرات هذا الانحسار عام 2018 واضحة، وهناك مؤشرات كثيرة على أن القوة التصويتية لحزب أردوغان بالسنوات الثلاث الماضية هي في حالة نزول كبير.



في سوريا، هناك طلاق بين كتل اجتماعية كبرى نازحة من محافظات إدلب وحلب والرقعة ودير الزور وبين الاسلام السياسي نتيجة ممارسات الحركات الاسلامية أثناء سيطرتها على تلك المناطق، وهناك شعور كبير عند الكتل الاجتماعية التي كانت تدعم حركات الاسلام السياسي السورية، بفرعها الأصولي الإخواني والسلفي الجهادي، أو مازالت تدعمه، بفشل هذه الحركات والتأثيرات الاجتماعية الكارثية، من تهجير ونزوح وضحايا، التي ولدتها مغامرات الإسلاميين السوريين الفاشلة في أحداث 1979-1982 وفي أزمة 2011-2021، وهذا الشعور بالفشل حتماً سيترجم بهجرات وابتعادات من تلك الكتل الاجتماعية عن الإسلام السياسي.

بالتأكيد، هنا، لا يمكن للمغرب أو تونس أو سوريا أن يعلننا بدء موجة مد سياسي أو انحسار سياسي في عموم المنطقة العربية، بل هذا اختصاص مصري في المئة السنة الأخيرة، فقد أعلنت ثورة 1919 عن بدء الموجة الليبرالية العربية، ثم أعلن انقلاب 23 يوليو 1952 عن بدء الموجة القومية العربية، ثم كان صعود الاسلام السياسي المصري بالسبعينيات بداية لموجة المد عند الاسلام السياسي في المنطقة الممتدة بين الكويت والرباط شرقاً وغرباً وبين حلب وصنعاء شمالاً وجنوباً بالمقابل كانت مصر بداية الانحسار للموجات السياسية، حيث بدأ احتضار الموجة الليبرالية العربية مع اقتحام الدبابات البريطانية لقصر عابدين في يوم 4 فبراير 1942 لفرض تعيين زعيم حزب الوفد رئيساً للحكومة على الملك فاروق، وبدأ احتضار (=انحسار) الموجة القومية العربية مع هزيمة مصر في حرب 5 يونيو 1967، وبدأ انحسار موجة الاسلام السياسي مع سقوط حكم جماعة الاخوان المسلمين بالقاهرة في يوم 3 يوليو 2013.

على هذا الصعيد، من الخطأ تاريخياً، على صعيد الوقائع، ربط المد الاسلامي مع صعود الخميني للسلطة في ايران يوم 11 شباط/فبراير 1979، بل يجب القول بأن 11 شباط 1979 هو البدء لموجة اسلامية خاصة هي المد في قوة حركات الاسلام السياسي الشيعية، وهو ما ترجم في العراق والبحرين ولبنان واليمن وأفغانستان.

هذا الخطأ يقع فيه الكثير من المحللين بالمنطقة في تأثر بالأبحاث الغربية عن ظاهرة الاسلام السياسي، والتي بغالبيتها العظمى هي أبحاث ضعيفة وسطحية. الدليل على هذا الخطأ أن انحسار موجة الاسلام السياسي البائدة من يوم 3 يوليو 2013 المصري تشمل فقط حركات الاسلام السياسي السنية في عموم المنطقة العربية وعند الأتراك والأرجح في باكستان وماليزيا ولا تشمل حتى الآن حركات الاسلام السياسي الشيعية التي مازالت في حالة مد قوي في لبنان واليمن والبحرين والعراق وستقوى أكثر، كرد فعل، في أفغانستان بعد وصول حركة طالبان للسلطة في كابول.

كتكثيف: يظهر المثال المغربي، ومعه التونسي، أن أفضل وسيلة لمجابهة الاسلام السياسي هي صندوق الاقتراع، وليس ارتقاء اليساريين والليبراليين والعلمانيين في أحضان "الديكتاتور المنقذ".



العدالة التصالحية

(بحث مقدم من مكتب الدراسات والتوثيق بهيئة التنسيق الوطنية. البحث جرى في الموضوع بعد أن طرحه المبعوث الدولي إلى سوريا بيدرسون في إحدى مداخلاته بعام 2020 أمام مجلس الأمن) التعريف الأكثر رسمية: العدالة التصالحية هي نظرية للعدالة تؤكد على إصلاح الضرر الناجم عن السلوك الإجرامي.

تم تلخيص المبادئ الأساسية للعدالة التصالحية على النحو التالي

1. الجريمة تسبب الضرر ويجب أن تركز العدالة على إصلاح هذا الضرر.
 2. يجب أن يتمكن الأشخاص الأكثر تضرراً من الجريمة من المشاركة في حلها.
 3. إن مسؤولية الحكومة هي الحفاظ على النظام ومسؤولية المجتمع في بناء السلام.
- إذا كانت العدالة التصالحية عبارة عن مبنى ، فسيكون له أربعة أركان:

1. ضم جميع الأطراف
2. مواجهة الجانب الآخر
3. جبر الضرر
4. إعادة دمج الأحزاب في مجتمعاتهم.

العدالة التصالحية ...

- هي طريقة مختلفة في التفكير بشأن الجريمة واستجابتنا لها
- يركز على إصلاح الضرر الناجم عن الجريمة وتقليل الضرر المستقبلي من خلال منع الجريمة
- يتطلب من الجناة تحمل المسؤولية عن أفعالهم والضرر الذي تسببوا فيه
- يسعى إلى إنصاف الضحايا وتعويض الجناة وإعادة إدماجهم في المجتمع
- يتطلب جهداً تعاونياً من قبل المجتمعات والحكومات.

تنظر العدالة التصالحية إلى الجريمة على أنها أكثر من مجرد انتهاك للقانون - فهي تسبب أيضاً ضرراً للأشخاص والعلاقات والمجتمع. لذا فإن الرد العادل يجب أن يعالج تلك الأضرار وكذلك الخطأ. إذا كانت الأطراف مستعدة ، فإن أفضل طريقة للقيام بذلك هي مساعدتهم على الاجتماع لمناقشة تلك



الأضرار وكيفية التوصل إلى حل. تتوفر طرق أخرى إذا كانوا غير قادرين أو غير راغبين في الاجتماع. في بعض الأحيان تؤدي تلك الاجتماعات إلى تغييرات تحويلية في حياتهم.

يلاحظ ثلاث أفكار كبيرة:

- (1) الإصلاح: الجريمة تسبب الضرر والعدالة تتطلب إصلاح هذا الضرر.
 - (2) المواجهة: أفضل طريقة لتحديد كيفية القيام بذلك هي أن يقرر الطرفان معًا .
 - (3) التحول: يمكن أن يتسبب ذلك في تغييرات جوهرية في الأشخاص والعلاقات والمجتمعات.
- إن الطابع الحوارية والتصالحي للعدالة التصالحية ليس فريدًا. تنعكس القيم والعمليات المماثلة في العديد من ثقافات السكان الأصليين. جادل هوارد زهر ، أحد الرواد الأوائل للعدالة الإصلاحية ، بأن ظهوره كمفهوم كان قبل ظهور الدولة القومية ، وكان يُنظر إلى المخالفات في المقام الأول في سياق العلاقات الشخصية وليس في سياق قانوني. كان عصر العدالة المجتمعية هذا أقل منهجية بكثير وكان له طابع رد الفعل بشكل عام. في نهاية المطاف ، تم استبدال السمات الشخصية والعرفية والتفاوضية للعدالة المجتمعية بنظام أكثر مؤسسية ومركزية للعدالة القانونية. بدلاً من المجتمعات ، كانت الدولة مسؤولة عن تطبيق نظام من القوانين والعقوبات.
- على النقيض من ذلك ، نظرت معظم تقاليد السكان الأصليين إلى الخطأ من منظور مجتمعي عميق وليس من منظور قانوني. وقد خلق هذا مسؤولية جماعية للرد على الضرر الناجم عن سوء التصرف ، بما في ذلك شبكة أوسع بكثير من العلاقات المحيطة بكل من الجاني والضحية. وقد أثرت هذه التقاليد على التطور الحديث للعدالة التصالحية ، على النحو المبين في ديباجة المبادئ الأساسية (2000):
- العدالة التصالحية "غالبًا ما تستند إلى أشكال العدالة التقليدية والشعوب الأصلية ، التي تعتبر الجريمة ضارة بشكل أساسي بالناس". يمكن القول إن أحد أكبر الأضرار التي ارتكبتها الاستعمار الأوروبي كان استبدال الآليات المحلية للتنظيم الاجتماعي والانتماء ، بنظام مجرد قائم على القانون للسيطرة والإكراه من الدولة.

تطور المفهوم الحديث للعدالة التصالحية في السبعينيات في أمريكا الشمالية ، عندما ظهرت برامج العدالة التصالحية الأولى. في عام 1974 ، قام اثنان من العاملين تحت المراقبة في كيتشنر ، كندا ، بجمع الضحايا والجناة في قضية التخريب معًا للتعامل مباشرة مع المخالفة ومناقشة طرق إصلاح الضرر. أدت هذه التجربة الناجحة إلى إنشاء برنامج المصالحة بين الضحية والجاني (VORP) تحت رعاية لجنة كريستيان مينيونايت ، وقدمت الإلهام الذي أدى إلى ابتكارات أخرى في أمريكا الشمالية وخارجها. مع نمو البرنامج وتطوره على مدى العقود التالية ، أوجد نموذجًا جديدًا للتفكير في الجريمة أصبح يُعرف في النهاية باسم "العدالة التصالحية".

في نفس الوقت تقريبًا الذي كانت تتطور فيه العدالة التصالحية في أمريكا الشمالية ، حدثت تطورات مماثلة في أوروبا. أعرب عالم الجريمة النرويجي نيلز كريستي ، أحد ممثلي حركة إلغاء عقوبة الإعدام



في شمال أوروبا ، عن انتقاده لنظام العدالة الجنائية في مقالته "النزاعات كملكية" 1977. وجادل بأن مفهوم الجريمة هو فكرة مجردة ينبغي بدلاً من ذلك فهمها على أنها صراعات بين الناس الفعليين. علاوة على ذلك ، للناس حق الملكية في نزاعاتهم. ما يتضح في عملية العدالة الجنائية هو أن الخبراء القانونيين قد سرقوا هذه النزاعات من الأطراف التي ينتمون إليها، وبالتالي حرمان الضحايا والجناة من حق المشاركة في حل قضيتهم.

جادل كريستي بأن عمليات العدالة الجنائية التقليدية لا تلبي احتياجات الضحايا والجناة والمجتمع الأوسع، وبدلاً من ذلك، يجب تمكين أولئك الذين لديهم مصلحة شخصية في قضية ما من تولي ملكية نزاعاتهم الشخصية لتلبية احتياجاتهم بشكل أفضل. ساهم تفكير كريستي وعلماء آخرون (على سبيل المثال، لوك هولسمان وهيرمان بيانكي) بإلغاء الرق في نظرية العدالة الإصلاحية وأثر على تطورها، لا سيما في بلدان أوروبا الشمالية والوسطى (مثل النرويج وفنلندا والنمسا).

كما تزامن ظهور العدالة التصالحية مع إصلاحات وابتكارات أخرى في مجال العدالة الجنائية، ولا سيما: تأثير حركة حقوق الضحايا ؛ ومحاولات تعزيز دور الضحايا في الإجراءات الجنائية كما أثرت نهج التحويل والتأهيل في إصدار الأحكام على تطوير العدالة التصالحية، وبلغت ذروتها في بعض الحالات بإدخال أحكام تشريعية لتقديم خدمات العدالة التصالحية، ولا سيما للأطفال المخالفين للقانون.

يُساء أحياناً تفسير إصلاح نظام قضاء الشباب في أوتياروا بنيوزيلندا بعد إقرار قانون الأطفال والشباب وأسرهم لعام 1989 على أنه محاولة واعية لاستعادة أساليب قبيلة الماوري العرفية للتعامل مع النزاعات الأسرية أو القبلية. ومع ذلك ، فإن الوعي بالأثر المدمر لأنظمة العدالة والرعاية الأوروبية السائدة على أطفال الماوري، على وجه الخصوص ، هو الذي وفر الزخم لاستجابات عدالة الشباب التي تكون أكثر تشاركية وقائمة على الأسرة وأكثر توافقاً مع قيم السكان الأصليين. أدى ذلك إلى ولادة مؤتمرات مجموعة الأسرة ، وهو ابتكار لعب دوراً مهماً في تعزيز العدالة التصالحية في جميع أنحاء نظام العدالة الجنائية في نيوزيلندا وفي أجزاء أخرى من العالم (لتحليل التأثير الذي أحدثته مؤتمرات مجموعة العائلة في تايلاند، بالإضافة إلى تطبيقها في مجال العدالة الجنائية، فإن العدالة التصالحية قد أطلعت على الممارسة في مجالات أخرى، مثل حماية الطفل، والإعدادات التعليمية، والنزاعات في مكان العمل، والنزاعات العائلية والقضايا البيئية، وإيذاء المسنين وما بعد أوضاع النزاع.

يتمثل أحد القيود المهمة ، في مجال العدالة التصالحية ، في أن الكثير من المنح الدراسية الأكاديمية حول الممارسات التصالحية مستمدة من سياقات أوروبا وأمريكا الشمالية ودول مثل أستراليا ونيوزيلندا وتتعلق بها. وبناءً على ذلك، غالباً ما تكون البرامج في هذه البلدان معروفة جيداً. ومع ذلك ، فقد أشار العلماء أيضاً إلى أهمية مواصلة البحث حول الممارسات التصالحية التي تعتمد على العمليات التصالحية التقليدية أو العرفية في مناطق مثل افريقيا (2010 سيراليون؛ 2009 أوغندا؛ 2018 تنزانيا)، ودول مثل باكستان.

الإطار الدولي المتعلق بالعدالة التصالحية



من الأهمية بمكان لتعزيز العدالة التصالحية على المستوى العالمي وجود مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استخدام برامج العدالة التصالحية في المسائل الجنائية (2002) ، التي توفر معايير وضمانات بشأن استخدام مبادرات العدالة التصالحية. كما تم التأكيد عليه في المبادئ الأساسية ، فإن العدالة التصالحية هي "استجابة متطورة للجريمة تحترم كرامة كل شخص ومساواة كل شخص وتبني التفاهم وتعزز الوئام الاجتماعي من خلال علاج الضحايا والجناة والمجتمعات" (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2002 / 12 الدباجة).

علاوة على ذلك ، يؤكد إعلان الأمم المتحدة بشأن المبادئ الأساسية للعدالة لضحايا الجريمة وإساءة استخدام السلطة (1989) على قيمة عمليات تسوية المنازعات غير الرسمية لتعزيز التوفيق والإنصاف للضحايا (لمزيد من المعلومات ، انظر الوحدة 11 بشأن وصول الضحايا إلى العدالة.).

تتبع قيم العدالة التصالحية أيضاً في وثائق أخرى للأمم المتحدة ، مثل اتفاقية حقوق الطفل (الملزمة قانوناً) (1989) ، وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث - `` قواعد بكين " (1985).) ، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث - "إرشادات الرياض" (1990) ، وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجازية - "قواعد طوكيو" (1990) ، وقواعد الأمم المتحدة للمعاملة. للسجنات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمين - "قواعد بانكوك" (2010). وتشجع هذه الوثائق الدول الأعضاء على تعزيز مشاركة المجتمع بشكل أكبر عند الرد على المخالفين ، وتعزيز التحويل وبدائل السجن.

يؤكد إعلان الدوحة لعام 2015 (قرار الجمعية العامة 70/174) على أهمية العدالة التصالحية في حل النزاع الاجتماعي من خلال الحوار وآليات المشاركة المجتمعية ، وكذلك في مجال إعادة دمج السجناء

وفي أوروبا، تعزز الوثائق الإرشادية التي اعتمدها مجلس أوروبا (CoE) والاتحاد الأوروبي استخدام العدالة التصالحية. تكتسب توصية مجلس أوروبا (2018) 8 ذات الأهمية الخاصة بشأن العدالة التصالحية في المسائل الجنائية ، والتي حلت محل التوصية رقم (99) 19 المتعلقة بالوساطة في المسائل الجنائية. تهدف توصية مجلس أوروبا لعام 2018 إلى تعزيز تطوير العدالة التصالحية واستخدامها في سياق العدالة الجنائية ، وتوضيح معايير استخدامها ، وتشجيع الممارسة الآمنة والفعالة والقائمة على الأدلة. علاوة على ذلك ، تهدف الوثيقة إلى دمج فهم أوسع للعدالة التصالحية ومبادئها مما هو منصوص عليه في توصية 1999. والهدف الآخر هو توضيح استخدام العدالة التصالحية من قبل السجون وخدمات المراقبة (انظر التعليق على التوصية 2018 (CM / Rec)). تؤكد التوصية على تحول أوسع في العدالة الجنائية عبر أوروبا نحو نهج إصلاحي أكثر.

علاوة على ذلك ، يحدد توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الضحايا (2012) المعايير الدنيا بشأن حقوق ودعم وحماية ضحايا الجريمة ويؤكد على إمكانات برامج العدالة التصالحية. يمكن اعتبار هذا الصك الملزم قانوناً والقابل للتنفيذ علامة فارقة في توفير الحماية والمساعدة لجميع ضحايا الجريمة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وقد حل محل القرار الإطاري للمجلس JHA / 2001/220



بشأن وضع الضحايا في الإجراءات الجنائية ، والذي يتطلب من الدول الأعضاء وضع أحكام تشريعية للوساطة بين الضحية والجاني. كان هذا القرار الإطار ذا صلة في العديد من البلدان الأوروبية لإدخال الوساطة في المسائل الجنائية والاعتراف بتأثير النتائج التصالحية في الإجراءات الجنائية.

تبرز توصية مجلس أوروبا (2 (2006) Rec بشأن قواعد السجون الأوروبية أهمية الاستعادة والوساطة لحل النزاعات مع السجناء وفيما بينهم وكذلك عند التعامل مع الشكاوى والطلبات المقدمة من السجناء

بالنسبة للأطفال المخالفين للقانون ، لا سيما توصية مجلس أوروبا بشأن الطرق الجديدة للتعامل مع الأحداث الجانحين ودور قضاء الأحداث ، والتوصية بشأن القواعد الأوروبية للمجرمين الأحداث تخضع للعقوبات أو التدابير كلاهما يشير إلى استخدام العدالة التصالحية وجبر الضرر. وتؤكد التوصية على استخدام ردود أكثر ابتكاراً وفعالية عند التعامل مع الجرائم الخطيرة والعنيفة ، وتشجع على استخدام الوساطة والتعويض والتعويض للضحية. توصي "القواعد الأوروبية للمجرمين الأحداث الخاضعين للعقوبات أو الإجراءات" بضرورة إتاحة الوساطة والتدابير التصالحية الأخرى في جميع مراحل الإجراءات الجنائية ، بما في ذلك عند إصدار الأحكام. إن تعزيز بدائل الإجراءات القضائية ، ولا سيما الوساطة والتحويل وحل المنازعات بالطرق البديلة ، أمر تؤكد كذلك المبادئ التوجيهية لمجلس أوروبا بشأن العدالة الملائمة للأطفال. على المستوى الإقليمي ، يهدف إعلان ليما بشأن العدالة التصالحية للأحداث (2009) إلى تعزيز تنفيذ النهج التصالحية في أمريكا اللاتينية.

بالإضافة إلى هذه الإرشادات ، التي تم وضعها إلى حد كبير على المستويين الدولي والإقليمي ، من المهم أيضاً ملاحظة أن الممارسات التقليدية والشعبية داخل المجتمعات غالباً ما تستند إلى العمليات التصالحية. في الواقع ، حدد العلماء أن الممارسات الإصلاحية الفعالة تتطلب مزيجاً من المبادئ الشعبية المهمة حول العدالة المجتمعية ، وآليات أوسع للعدالة التقليدية أو الإصلاحية (، على سبيل المثال ، Robins ، 2006 ، فيما يتعلق بدولة أوغندا ؛ و Kilekamajenga ، 2018 ، فيما يتعلق بدولة تنزانيا).

حماية مبادئ عمليات العدالة التصالحية

توفر المبادئ الأساسية ضمانات أساسية للضحايا والجناة، مثل الحق في أن يكونوا على اطلاع كامل بحقوقهم ، والعملية والعواقب المحتملة لقرارهم ، وحق القاصر في الحصول على مساعدة أحد الوالدين أو الوصي ، والحق في عدم المشاركة في عملية إصلاحية

كما هو منصوص عليه في المبادئ الأساسية ، يجب أن تستند العمليات التصالحية دائماً إلى الموافقة الحرة والطوعية لكل من الضحية والجاني ، وينبغي منحهم خيار سحب موافقتهم في أي وقت أثناء العملية. لا ينبغي استخدام مشاركة الجاني كدليل على الجرم في الإجراءات القانونية اللاحقة



كما تم التشديد عليه في المبدأ الأساسي 15، ينبغي أن تخضع نتائج العمليات الإصلاحية للإشراف القضائي أو أن تُدرج في القرارات أو الأحكام القضائية، وفي مثل هذه الحالات، ينبغي أن تتمتع بنفس مركز أي قرار أو حكم قضائي آخر. في الحالات التي لا يمكن فيها التوصل إلى اتفاق بين الأطراف في حوار تصالحي، لا ينبغي أبداً اعتبار هذا الإخفاق على حساب الجاني، ويجب ألا يؤدي عدم تنفيذ اتفاق إلى إصدار حكم أشد في جنائي لاحق.

تشير المبادئ الأساسية الأخرى إلى حياد الميسرين، واحترام كرامة الأطراف والوعي بالمسائل الثقافية المحلية. يجب أن تكون الحلول متناسبة ومعقولة ومتفق عليها من قبل جميع الأطراف.

علاوة على ذلك، توصي المبادئ الأساسية بضرورة وضع مبادئ توجيهية ومعايير بشأن استخدام العدالة التصالحية وتشمل أحكاماً حول شروط الإحالة ومعالجة القضايا ومهارات وتدريب الميسرين وإدارة العدالة التصالحية وقواعد السلوك المتعلقة بكيفية تعمل برامج العدالة التصالحية. هذه المعايير مهمة لضمان الجودة العالية للممارسة وتعزيز المساواة في الوصول إلى الخدمات.

من المهم ملاحظة أن التشريعات التي تنص على نُهج العدالة التصالحية لا تكفي، في حد ذاتها، لضمان التنفيذ الكامل. ذلك أن العوامل المتعلقة بأحكام تشريعية محددة، والتمويل، ومواقف الجمهور ووعيه، والتعاون بين مقدمي الخدمات، والثقة في العملية، يمكن أن تؤثر جميعها على نوعية خدمات العدالة التصالحية وإمكانية الحصول عليه أما ما هو أكثر أهمية فهو الفروق الفلسفية القائمة بين النهج التصالحي إزاء تحقيق العدالة وروح العقاب السائدة. ومع ذلك، هناك عدة طرائق للتشجيع على توسيع نطاق استخدام العدالة التصالحية في الحياتين العامة والاجتماعية.

وحيثما تتقاطع العدالة التصالحية مع مؤسسات العدالة الجنائية، تكون الأحكام التشريعية والمالية عظيمة الأهمية لضمان إمكانية الوصول إلى العدالة التصالحية وتوافرها. ولا يؤدي الاعتراف التشريعي إلى تعزيز مصداقية العدالة التصالحية والثقة فيها فحسب، إذ إنه يمكن أيضاً أن يسهم في تنفيذها على نحو أكثر منهجية. بيد أن نوعية الممارسات لا يمكن تشريعها، بل يجب أن تنبثق من أوساط الممارسين أنفسهم، مع الاستناد إلى الأدلة ومراعاة السياق الثقافي. وعلاوة على ذلك، من المهم ألا تؤدي الشروط القانونية المسبقة وخطورة الجريمة المرتكبة إلى تقييد نوع الحالات المؤهلة للاستفادة من العدالة التصالحية. وهذا ينطبق أيضاً على القضايا الحساسة، مثل تلك التي تنطوي على العنف الجنسي والعنف الجنساني. وينبغي ألا تُستبعد حالات لمجرد أنها تنطوي على عنف جنساني، بشرط إمكانية أن تكفل معايير الممارسة المشاركة الأمانة للضحايا والناجين. وبالنظر إلى أن العدالة التصالحية لا تزال تُستخدم في أغلب الحالات كتدابير بديلة عن الإجراءات القضائية في العديد من البلدان، فينبغي أن ينصب التركيز على التوسع في استخدام العمليات التصالحية لتشمل مراحل أخرى من إجراءات العدالة الجنائية، بما في ذلك إصدار الأحكام وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

وعلى الصعيد الوطني، استحدثت عدة بلدان معايير ممارسات فيما يتعلق باستخدام العدالة التصالحية. فعلى سبيل المثال، أصدر مجلس العدالة التصالحية في المملكة المتحدة "توجيهات الممارسات الفضلى



للممارسة التصالحية، و في سياق متصل حدثت وزارة العدل في نيوزيلندا معاييرها العملية حيث حددت القيم والمبادئ والمعايير التوجيهية من أجل استخدام العدالة التصالحية في أي مرحلة من مراحل إجراءات العدالة الجنائية. وكما ذكر سابقاً، من المهم أيضاً الإشارة إلى أن معايير محددة للعدالة التصالحية بشأن حالات العنف الأسري والعنف الجنسي جرى وضعها، سواء في نيوزيلندا وعندما يتم تطبيق العدالة التصالحية في النزاعات الداخلية أو العرقية أو سوء استخدام السلطة أهم الركائز لتطبيق العدالة التصالحية هو:

لجان الحقيقة والمصالحة

تستخدم بلدان مختلفة لجان الحقيقة والمصالحة لمعالجة فترة ما بعد ارتكاب جرائم واسعة النطاق من قبيل العنف السياسي، وانتهاكات حقوق الإنسان التي تجيزها الدولة، وإرث الاستغلال الاستعماري والاسترقاق. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

(أ) لجنة الحقيقة والمصالحة ما بعد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا (١٩٩٥-٢٠٠٢)؛

(ب) لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة في جزيرة تيمور-ليشتي (٢٠٠٢-٢٠٠٥)؛

(ج) لجنة الحقيقة الرواندية، التي بدأت في عام ١٩٩٩ وجُعِلت دائمة في عام ٢٠٠٢؛ للبحث في مجازر 1993 التي ارتكبتها قبيلة الهوتو بحق قبيلة التوتسي.

(د) لجنة الحقيقة والمصالحة في بيرو (٢٠٠١-٢٠٠٣)؛

(هـ) سعت مختلف لجان الحقيقة في الولايات المتحدة إلى معالجة الجرائم والمظالم المرتكبة بدوافع عنصرية

ملاحظة: يوجد قاعدة بيانات عالمية بشأن تلك اللجان متاحة في الموقع الشبكي لمعهد السلام في الولايات المتحدة.

وفي حين أن ولاية كل لجنة "حقيقة" و"مصالحة" ترتبط بخصوصيات انتهاكات ماضية في كل سياق أو بلد، فإن تلك اللجان تنطوي عموماً على البحث والإبلاغ عن الانتهاكات المتعلقة بكل سياق أو بلد، وتوفر محفلاً للضحايا وأسرهـم والجناة لإطلاع الآخرين على تجربتهم الشخصية. وهناك دراسات كثيرة حول ما إذا كانت مبادئ العدالة التصالحية مكملة للجان الحقيقة والمصالحة الوطنية ذات الصلة، وما إذا كانت تتجسد فيها. وتبين الدراسات من هذا النوع أنه في حين أن العدالة التصالحية ولجان الحقيقة والمصالحة كلتيهما تسعيان إلى تحقيق نتائج تنطوي على جبر الأضرار - وكثيراً ما يكون ذلك على أساس المبادئ والممارسات العلائقية التي تيسر تحاوراً صادقاً بشأن المخالفات والضرر وأهمية التعافي - فإن تعقيدات تلك اللجان تعني أنها تختلف اختلافاً تاماً، نظرياً وعملياً على السواء، عن العدالة التصالحية بالطريقة التي تُستخدم بها في المسائل الجنائية.



حول لجان الحقيقة

لجان الحقيقة هي هيئات غير قضائية ، ولكن في بعض الحالات تُمنح القدرة على إحالة يتم إنشاء لجان الحقيقة للبحث والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني على مدى فترة زمنية معينة في بلد معين ، أو فيما يتعلق بنزاع معين. إن لجان الحقيقة متنوعة وغالباً ما يتم تكييف ولاياتها مع الاحتياجات المحددة للمجتمع. وعادة ما يتم عقدهم مؤقتاً من أجل السماح للضحايا وأقاربهم والجنة بالإدلاء بأدلة على انتهاكات حقوق الإنسان أو الانتهاكات الجنائية الأخرى - مما يوفر منتدى رسمياً لرواياتهم. في معظم الحالات ، يُطلب من لجان الحقيقة أيضاً تقديم توصيات بشأن الخطوات اللازمة لمنع تكرار الانتهاكات السابقة. يتم إنشاؤها، ومنحها السلطة ، ورعايتها و / أو تمويلها من قبل حكومة البلد.

معلومات القضية إلى المحاكم أو الهيئات القضائية. بشكل عام ، تدفع توصيات اللجنة من أجل إجراء إصلاحات داخل الحكومة والهيكل الاجتماعية الأخرى التي كرس الانتهاكات. قد تدعو التوصيات أيضاً إلى تعويض الضحايا ، وتقترح جهود تخليد الذكرى وخطط المصالحة ، وتورط الهيئات أو المجموعات الأكثر مسؤولية عن أي انتهاكات مرتكبة. في بعض الحالات ، قد يتم تسمية الجناة الأفراد. في بعض الحالات ، أُجبرت اللجان على إنهاء ولاياتها قبل الأوان بسبب المعارضة السياسية أو نقص التمويل.

حول لجان التحقيق

لجان تقصي الحقائق ترتبط ارتباطاً وثيقاً بلجان الحقيقة. بالمقارنة مع لجان الحقيقة ، فإن لجان التحقيق لديها نطاق محدود أكثر. قد تقتصر تحقيقاتهم على سبيل المثال على أحداث معينة ، أو مناطق جغرافية محددة في بلد ما.

بالإضافة إلى ذلك ، تصور مجموعة لجان الحقيقة عدداً من هيئات التحقيق التي لم تنظمها الحكومات ، ولكن المجتمع المدني أو المنظمات الدولية

وفيما يلي عدد من الهيئات غير الرسمية لتقصي الحقائق مثل لجان التحقيق.

لجان الحقيقة



ألمانيا 1995
رواندا 1999
هندوراس 2010
الأرجنتين
غانا
صربيا والجبل الأسود
بوليفيا
غواتيمالا
سيراليون
تشاد
هايتي
جزر سليمان
تشيلي 1990
كينيا
جنوب أفريقيا
جمهورية الكونغو الديمقراطية
ليبيريا
كوريا الجنوبية 2000
الإكوادور 1996
المغرب
كوريا الجنوبية 2005
الإكوادور 2007
نيجيريا
تيمور - ليشتي (تيمور الشرقية)
السلفادور
بنما
أوغندا 1974
ألمانيا 1992
باراغواي
أوغندا 1986
بيرو 2001
موريشيوس
أوروغواي
لجان التحقيق



الجزائر

البرازيل

بوروندي

تشيلي 2003

نيبال 1990

سيريلانكا

93- الهندوراس

كوت ديفوار

بيرو 1986

زيمبابوي

رواندا 1993

تفاصيل الحالة الجزائرية

لجنة التحقيق: لجنة التحقيق الخاصة المكلفة بمسألة حالات الاختفاء

المدة: 2005-2003

الميثاق: المرسوم الرئاسي 299-03

المفوضون: 6

التقرير: لا يوجد تقرير عام

لجنة التحقيق: لجنة التحقيق المخصصة المكلفة بمسألة حالات الاختفاء (لجنة التحقيق المخصصة لمسألة الاختفاء)

تواريخ العمليات: 21 أيلول / سبتمبر 2003-31 آذار / مارس 2005 (18 شهراً)

الخلفية: في 11 كانون الثاني / يناير 1992 ألغى الجيش الجزائري الانتخابات الوطنية عندما بدا أن حزباً إسلامياً سيصل إلى السلطة. أدى ذلك إلى احتجاجات وهجمات عنيفة من قبل الفصائل الإسلامية ضد الشرطة والجيش ، وفي النهاية ضد المدنيين. أعلنت قوات الأمن الجزائرية حالة الطوارئ وبدأت حملة قمع ضد الفصائل ، ما أدى إلى اختفاء أفراد يشتبه في دعمهم لها.

بعد انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيساً في أبريل / نيسان 1999 ، أصدر قانوناً يمنح عفواً لمن يسلمون أسلحتهم. ثم ، في عام 2001 ، أسس مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. في عام 2003 ، أنشأ بوتفليقة لجنة التحقيق الخاصة المكلفة بمسألة الاختفاء بهدف معالجته مصير أكثر من 7000 شخص اختفوا ، وأكثر من 150 ألفاً قتلوا خلال سبع سنوات من الصراع الأهلي.



الميثاق: المرسوم الرئاسي رقم 71-01 في 25 آذار (مارس) 2001 (نُشرت في الجريدة الرسمية ، 28 آذار (مارس) 2001) أنشأ اللجنة الاستشارية الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ، وهي المؤسسة الجزائرية الدائمة لحقوق الإنسان. تم تشكيل اللجنة المخصصة التي تم إنشاؤها بعد ذلك بعامين داخل اللجنة الاستشارية الوطنية كجهاز فرعي. أسسها الرئيس بوتفليقة في 11 سبتمبر 2003 (الولاية: تم تفويض اللجنة الخاصة لتحديد مصير الأشخاص الذين اختفوا بين عامي 1992 و 1999 والتحقيق معهم وتحديد مصيرهم وصياغة خطة تعويضات لعائلات المختفين. لم تمتد الولاية لتشمل تحديد الجناة.

المفوضون والهيكلية: تألفت اللجنة المخصصة من ستة مفوضين جزائريين ، من بينهم خمسة رجال وامرأة واحدة. ترأسها فاروق قسنطيني. ويعين الرئيس الأعضاء وينتمون إلى اللجنة الاستشارية الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. التقرير: قدمت اللجنة الخاصة تقريراً سرياً إلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 31 مارس 2005 لكنها لم تنشر التقرير على الملأ.

الموجودات:

الاستنتاجات

على الرغم من أن اللجنة لم تنشر نتائجها ، أشار رئيس اللجنة فاروق قسنطيني في تصريحات عامة إلى أن الجيش الجزائري مسؤول عن أكثر من 6000 حالة اختفاء والعديد من القتلى.

التطورات اللاحقة:

النيابة

تمت الموافقة على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية من خلال استفتاء عام في سبتمبر 2005 ، وتم سنه بموجب المرسوم الرئاسي 278-05 (في فبراير 2006 وتم تنفيذه بموجب المؤرخ 27 فبراير 2006 يمنح الميثاق العفو عن معظم الجرائم لكل من قوات الأمن والجماعات الإسلامية المسلحة. ينص الميثاق المثير للجدل على عقوبة تصل إلى السجن خمس سنوات لأي تصريح أو نشاط من شأنه "الإضرار" بمؤسسات الدولة أو "السمعة الحسنة لعمالها" أو صورة الجزائر.

تعويضات

المرسوم الرئاسي 278-05 يقترح تعويضات لعائلات المختفين. منذ عام 2006 ، تلقت حوالي 2640 أسرة تعويضات يبلغ مجموعها حوالي 37 مليون دولار أمريكي. ومع ذلك ، لم يُمنح التعويض إلا من خلال تقديم شهادة وفاة ، كان الكثيرون مترددين في الحصول عليها دون معرفة مصير أحبائهم. وقال الضحايا إن الحكومة كانت تحاول رشوتهم للتوقف عن طلب المعلومات.



ملاحظات خاصة: منذ عام 1995 ، تم تفويض العديد من الهيئات الإدارية في وزارة الداخلية ووزارة العدل بجمع الشكاوى حول حالات الاختفاء. وحاولت اللجنة المخصصة التي أنشئت في عام 2003 تنظيم هذه الجهود السابقة.

جدول مقارنة بين الولايات المتحدة والصين وروسيا

الولايات المتحدة الأمريكية	جمهورية الصين الشعبية	الاتحاد الروسي	
٩,٨ مليون كيلومتر مربع	٩,٥ مليون كيلومتر مربع	١٧ مليون كيلومتر مربع	المساحة
٧٨,٤ سنة	٧٧,٤ سنة	٧٣,٢ سنة	متوسط العمر المتوقع (منظمة الصحة العالمية عام ٢٠١٩)
٣٣١ مليون نسمة	١,٤ مليار نسمة	١٤٦ مليون نسمة	عدد السكان (٢٠٢٠)
٢٢,٦ تريليون دولار	١٦,٦ تريليون دولار	١,٧ تريليون دولار	الناتج المحلي الإجمالي (صندوق النقد الدولي ٢٠٢١)
٢,٣٪	٦,١٪	١,٣٪	معدل النمو الاقتصادي (تباين الناتج المحلي ٢٠١٩)
٣,٧٪	٣,٦٪	٤,٦٪	نسبة البطالة (٢٠١٩)
١٤٠ مليار دولار	٣,٣ تريليون دولار	٦٠١ مليار دولار	احتياطي النقد الأجنبي (٢٠٢١)
١٠,٢٪	١٩٪	٣٢٪	نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٢٠)
٢,٦ تريليون دولار	٢,٥ تريليون دولار	٤٨١ مليار دولار	قيمة الصادرات (٢٠١٩)



نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي (٢٠١٩)	١١,٧٪	١٨,٥٪	٢٨,٣٪
قيمة الواردات (٢٠٢٠)	٢,٤ تريليون دولار	٢ تريليون دولار	٢٣١ مليار دولار
الحصة السوقية من صادرات السلاح في العالم (بين ٢٠١٦ - ٢٠٢٠)	٣٧٪	٥,٢٪	٢٠٪
عدد الجامعات من أفضل ١٠٠ في العالم (وفق تصنيف QS)	٢٨	٦	١
مؤشر الابتكار العالمي	المرتبة ٤	المرتبة ٣	المرتبة ١٥
براءات الاختراع الممنوحة (٢٠١٩)	٣٥٤ ألف	٤٥٢ ألف	٣٤ ألف
عدد الشركات من أكبر ٥٠٠ في العالم (من حيث الإيرادات) (٢٠٢١)	١٢٢	١٣٥	٤

من زوايا الذاكرة

الدكتور جون نسطه

ذهبت لوزارة الصحة في دمشق، وطالبت بمعادلة شهادتي في الطب. أحالوني إلى المديرية القانونية التي يرأسها رجل تبين لي فيما بعد بأنه طائفي ومعاد للشيوعية. فطالني بالشهادة مترجمة الى العربية، وبشهادة الثانوية -بكالوريا- فقدمت له شهادة بكالوريا ألمانية، وفيها علامات جيدة، حصلت عليها قبل بدء دراستي في جامعة كارل ماركس في مدينة لايبزغ. فجاوبني هذه الشهادة لا قيمة لها، ولا تعادل



قيمتها قيمة الحبر الذي كتبت به. عليك أن تكون حائزا على الشهادة الثانوية السورية والا لا نعترف بشهادتك هذه.

طلبت مقابلة وزير الصحة، ودخلت الى مكتبه، بعد موعد استغرق وقتا طويلا. وهو طبيب من مدينة دير الزور، رجل طيب ومنفتح، فعرضت الموقف الذي انا فيه، وقرأ شهادتي الثانوية الألمانية، واعجب بنتائجي في الفيزياء، والكيمياء، والرياضيات، والبيولوجيا، وغيرها من المواد، فاستدعى رئيس الدائرة القانونية، وقال له هذه شهادة ممتازة في العلوم، فلماذا لا تعترف بها.

فأجاب لأنها لا تحتوي على مادة الأدب العربي، ولا مادة التربية القومية والدينية، ولا على مادة التاريخ العربي. فسأله الوزير هل هناك نص قانوني واضح، يتطلب حصول طبيب سوري درس في الخارج، على شهادة الثانوية السورية، فأجاب لا يوجد نص صريح بذلك، لكن هناك عرف وتقليد، ولا يوجد في سوريا طبيب واحد غير حائز على شهادة البكالوريا السورية. فأجاب الوزير، اذا لا يوجد نص قانوني بذلك، فلماذا تكون ملكيا أكثر من الملك، ولكنه بقي على موقفه.

كان هذا الكلام في الشهر الأول من العام 1970.

كان لي صديق من آل فلوح الحورانية، تكلم معي وقال دعنا نذهب لوزارة الصحة، فنائب وزير الصحة الدكتور نظمي فلوح وشقيقه الدكتور ناظم موظف ذو نفوذ واسع، هم ابناء عمي، لعلمهم يجدوا لك مخرجا مناسباً.

دخلنا على الدكتور نظمي، رجلا رقيقا وناعما ومهذبا جدا، وعرضت عليه المسألة، فقال لي ان كل الدلائل تشير الى كونهم لا يريدونك، فلماذا عدت أنت الى سوريا؟ قلت لخدمة شعبي وقضية الحرية والاشتراكية، تبسم وقال اذهب أنت وزوجتك الطبية الى ألمانيا الغربية، التي ستأخذكم بالأحضان، وبرواتب نحلم بها.

عدت إلى حمص وانا بحالة خيبة امل كبيرة.

لم يكن لدينا أي دخل مادي، ولهذا عكفنا على البقاء دوما في البيت، لم نذهب الى دار سينما أو مقهى، حتى أنني لم أتصل برفاقي وأصدقائي القدامى، لأنني عاجز عن عزيمتهم أو قبول عزائمهم.

كانت زوجتي تهتم بوالدي المريض والمقعد فيما بعد من جميع النواحي تنظيفا وتغسيلا، ومعالجة الم بحقن إبر في الظهر، إلى إعداد الفطور والغداء والعشاء، الى التحدث معه بشكل مستمر حتى لا يشعر بالوحدة، وكانت تستقبل زواره من العائلة والأقارب، وتقوم بواجبات الضيافة بكل كرم وأريحية.

لم يكن أحدا ينتظر من هذه الاجنبية كل هذا، ومع الوقت صاروا يسمونها بالقديسة هاني، اختصارا لهانيلوري.



سمع ابن عمتي المهندس مدحت أبو خاطر، وهو مساهم كبير ومدير شركة تعهدات للبناء والتعمير، بوضعي وإني عاطل عن العمل بسبب عدم معادلة شهادتي بالطب. فجاءني إلى البيت، وقال لي هل انت مستعد للعمل عندنا بالشركة كمرض؟

قلت طبعا العمل شرف والبطالة ترف. فقال احبيك. كان يعمل عندنا في كمب يقع بالقرب من قرية الباردة في صحراء تدمر ممرض يسعف بعض إصابات العمل البسيطة، ويعالج المرضى من إصابات لسعات العقارب والحيايا الخ، وكان راتبه الشهري مع المنامة والطعام، يبلغ 260 ليرة سورية، وبما انك دكتوراً فنعطيك مبلغ 360 ليرة. فوافقت على الفور. في اليوم الثاني صباحا حضرت سيارة وتوجهت بي إلى مكان الكمب، وكان في استقبالي هناك ابن عمتي الآخر، شقيق مدحت الاكبر سننا، حكمت ابو خاطر.

كانت شركتهم التي تسمى أبو خاطر. واخرس. وعطية. تبني طريقا اسفلتيا يصل حمص مع منابع الفوسفات في خنيفس.

وفي الكمب المذكور بنيت غرف من البلوكات العارية، مع أسطح من الاترنيث السامة، وهناك مرآب او كراج كبير لتصليح الآليات الكبيرة مثل التركس والبغر والشاحنات الخاصة بعمليات البناء. وكان هناك ايضا مطبخا كبيرا جدا مع صالة طعام واسعة. كان الطعام جيدا ومتنوعا، ورئيس الطباخين من حمص من ال عبارة، كان صاحب مطعم ديك الجن على العاصي. يصل عدد سكان الكمب إلى 280 شخصا من مهندسين مدنيين، وسائقي آليات ضخمة وعمال اسمنت الخ.

تعرفت بسرعة على كل العاملين هناك بسرعة مذهلة، كل باسمه، وحضوري كل الأمسيات الموسيقية والغنائية المتقنة. وتوطدت بيني وبين العديد من العاملين هناك من عمال وفنيين ومهندسين، أواصر صداقة استمرت لسنين طويلة، اذ كان ايضا عاملا مساعدا في ذلك كونهم على الأغلب من مدينة حمص ومن أوساط يسارية.

نهار كل يوم خميس، كانت سيارات تنقلنا الى مدينة حمص في عطلة نهاية الأسبوع وتعود بنا صباح الجمعة إلى العمل. كنت أطمئن على أوضاع البيت وأسمع أخباره، وكانت زوجتي رغم هذه الظروف الصعبة، تبدي ارتياحها وسعادتها بخدمة الوالد وجو العائلة. شقيقي لبيب من سكان البيت أيضا، وعليه تقع مسؤوليات شراء الأطعمة والدواء وبقية الاحتياجات المنزلية، وكان يتقن الطبخ والتذوق بدرجة عالية.

وكانت زوجتي تساعد، وتتعلم منه، وبقيت طوال حياتها تطبخ لنا، أولادي وأنا، ولضيفونا الكثر أطيّب الصحون من الأكل العربي، وكانت لا تتقن سواه.

في العودة الى كامب الباردة، عملي لم يكن مرهقا على الإطلاق، ويسمح وقتي بالتعرف على حياة الناس والعمال منهم على وجه الخصوص. كنت مندهشا من نفسي كيف استطعت أن أتخطى صعوبات الانتقال



من أجواء برلين الحضارية وشروط الحياة المريحة، الى العيش في الصحراء القاحلة وظروف حياتها البدائية الخشنة.

الباردة قرية صغيرة جدا، وعدد سكانها ضئيل ومتنوع، تنوعا غريب جدا ملفت للنظر.

كان هناك قصرا صغيرا ودار ضيافة، يسكن فيه احيانا الأمير نايف الشعلان، وبالقرب جداً من القصر، يقع ضريح والده الامير نواف الشعلان، ابن الأمير نوري الشعلان، الذي شارك بالثورة العربية الكبرى الذي أعلنها الشريف حسين بن علي، شريف مكة المكرمة، ورافق مقاتلا على رأس فرسان عشيرة الرولة، الأمير فيصل والأمير علي والأمير عبدالله في شهر حزيران من العام 1916، وصل الجيش العربي المنطلق من مكة، بقيادة الأمير فيصل ولورنس، ضابط المخابرات البريطانية الى دمشق بشهر تشرين الثاني من نفس العام.

اشترى الأمير نوري الشعلان دارا واسعة لا تزال موجودة الى الآن في حي الشعلان الدمشقي، الذي أخذ اسمه من دار الشعلان، التي لا تزال الى الآن أبوابها مفتوحة أمام كل الضيوف.

الباردة تقع بالقرب من سد مائي، روماني ضخم جدا، ولكنه مهتما ومهملا منذ مئات السنين، هذا السد كان يجمع مياه السيول من أماكن بعيدة،

أخذت تتشكل منذ مئات السنين طبقة من الطمي على سطح السد. استدعى الامير نايف، بستانيا من غوطة دمشق ليعمل عنده في زراعة الأشجار المثمرة، التي أنتت أكلها في وسط البادية. وكان هناك موتور يعمل على بئر من الماء يشرف عليه ويصونه ميكانيكي، وهناك حانوتا أو دكان لرجل مسيحي يبيع فيه حاجيات أهل القرية البسيطة وعلى رأسها الدخان والنبذ. ويسكن في نفس القرية لاجئ او دخيل على الأمير نايف من اغوات المنطقة، قتل عائلة بكاملها، من باب الثائر، وهرب مستجيرا بالأمير، وهو يقيم في دار مع زوجته وابنه بدون أي عمل، ضيفا على الأمير، الذي يقدم له كل حاجياته من طعام وشراب ونبذ وقهوة وسائل ودخان.

ومن هذه التشكيلة الانسانية الغربية لا أنسى العدد الأكبر من السكان، من طبقة العبيد السود، ورثهم من ابيه وجده. هم لا يجيدون أي عمل إطلاقا، رجالهم يجيدون استعمال الأسلحة والقتال.

نشأت بيني وبين الأمير صداقة وارفة وظليلة، كان الأمير يجيد الانكليزية وقليل من الإسبانية، نظرا لامتلاكه في مربيا قصرا كبيرا، يزوره في اوقات متباعدة. كان يعمل بالسعودية مديرا لإحدى المؤسسات الهامة. الأمير يحب الشعر والأدب، قارئا نهما، مطلعا على دهاليز السياسة.

في مجلسه المسائي تدور فناجين القهوة المرة على مجالسيه وضيوفه، ويركع على الأرض في صالونه أعداد من العبيد رهن اشارته، يخاطبوه يا طويل العمر أو يا عمي.



في إحدى الأمسيات سألته عن سبب وجود عبيده، في عصر جديد، يرفض العبودية ويمقتها، فأجابني أنا الآن عيدهم، على إطعامهم مع عائلاتهم والباسهم ومصروف طبابتهم، وفي كل فترة أقول لهم على الملاء، أنتم أحرار وطلقاء والله معكم فاذهبوا ان شئتم. ولكن لا يفعلون ويبقون غصباً عني.

استمرت صداقتي مع أبو ممدوح الأمير نايف، وكان كثيراً ما يدعوني مع زوجتي حين كنا نعمل في مشفى المواساة في دمشق لزيارته في بيته الرحب في دمشق لتقديم هديته، المفضلة عندي، جلاباب أبيض خيط في السعدي، ألبسها دائماً في صيف دمشق الحار.

كان ابن عمتي حكمت أبو خاطر يقيم معنا في الكمب بشكل دائم ليشرف على سير الأعمال على الأرض، وهو أيضاً عضو مساهم ومؤسس للشركة، رجل صارم بالعمل، ذات هيبة مدهشة، رغم طيبة قلبه ومحبة للناس، وشهامته، وتواضعه، كان أيضاً يحبني لأنني لم أترفع عن العمل في ظروف قاسية، رغم إقامتي عشرة سنوات طويلة في ألمانيا. وكان كثيراً ما يطلب من أبو سهيل عبارة شيف الطباخين في الكمب، ان يعد لنا طاولة مميزة، نجلس حولها في المساء نرتع كؤوس المدام، ونسمع لبعض الأصوات الجميلة.

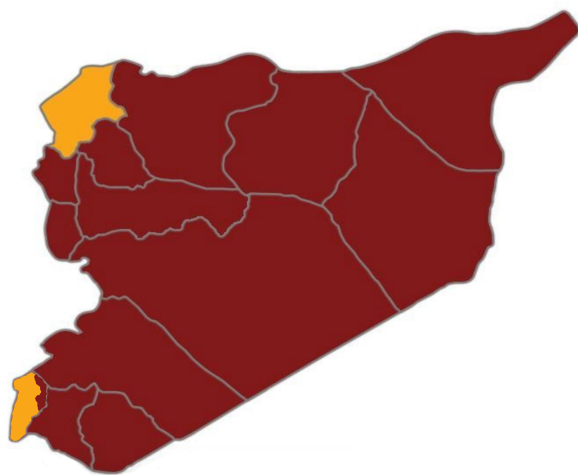
كنت انتظر قدوم شهر حزيران بفارغ الصبر حتى أستطيع تقديم فحص البكالوريا السورية، التي تقدمت له بشكل خاص، اي ليس عن طريق مدرسة معينة، وطلبت ان تكون اللغة الألمانية هي اللغة الاجنبية مادة الفحص.

قبل موعد الفحص بأسبوعين توقفت عن العمل ونزلت إلى البيت واشترت كتب منهج البكالوريا، وعكفت على دراستها، وطلبت مساعدة صديقي ورفيقي الأستاذ حنا عبود، الذي أعطاني دروس يومية في قواعد اللغة العربية، وطريقة الكتابة بها، بعد انقطاع عشر سنوات، قضيتها في ألمانيا.

تقدمت على الفحص في مدرسة رزق سلوم في مدينة حمص، وكنت أدرس الليل بكامله منصبا على كتاب كل مادة اتقدم بها بدون نوم، وبعد الفحص، انام لثلاث ساعات، من ثم اسهر الليل بكامله منصبا على كتاب المادة التالية وهكذا دواليك.

انهيت تقديم الفحوص وعدت إلى عملي في الكمب الصحراوي، وكنت وجلا وخائفا، من ان لا أنجح في الفحص، فأنا سخرية الناس، من ان طبيباً لم ينجح في فحص البكالوريا.

قبل يوم من إعلان نتائج الفحص على الجرائد، تصل النتائج الى مديرية التربية، وتذهب الناس إلى هناك للتعرف على نتائجها، من خلال أذن المديرية لقاء مبلغ بسيط من المال. ذهب اخي لبيب الى هناك، وأعطى اسمي للاذن، الذي عاد بيقول له إيدك على خمسين ليرة، قال أخي له لماذا تطلب هذا الرقم الضخم، -في تلك الأيام- فقال له أخوك ناجح وبدرجة تسمح له بدخول كلية الطب.



موقعنا على الإنترنت:



www.scppb.org

صفحتنا على الفيسبوك:



facebook.com/scppb.org

موقعنا على الحوار المتمدن:



www.ahewar.org/m.asp?i=9135